والمبيدات، الخ..

- يوفرون له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث ينعدم الدخل الزراعي.
- يوفرون له صناديق لتسويق بضاعته.
- يتفاوضون مع تجار الحسبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فان السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على ايفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

وينتهي الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول ان النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهما، مما أدى في الزبيدات الى تزايد اهمال الفلاحين لاراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لاهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية ما بين أراضي المحروق والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحدد انتاجه بـ ٢٠٠ ــ ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لريّ ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. واذا أضيف الى ذلك المشاكل المحيطة باسلوب الريّ القديم (القنوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخر والتسيُّب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.

الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغيرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخيل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات: فيقول أن هذا الاسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كعمال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل ان الحاجة كانت ماسّة لهذا الاسلوب، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الارضية وندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. الا أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الاسلوب بمساعدة جمعية المانونايت عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة المياه الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار باسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الأهالي بما قيمته ٣٠٪ من التكاليف الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشراً في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيجدد الأستاذ تماري النتائج التالية:

أولاً ــ تزايد في الانتاجية وصل حتى ٥ ــ ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.

ثانياً ــ موسم مبكر يوفر امكانية التسويق